منلوب ظاهرا وباطنا ولا قدرة له ولا خلق ولا كسب ولا اختيار فهو
بمنزلة الجمادات وهذا باطل بداهة للفرق الضروري بين حركة البطش
وحركة الارتعاش ولانه لو لم يكن له مدخل اصلا لما صح تكليفه ولا استحقاقه
العقاب والثواب والمدح واللوم ولا اسناد الافعال اليه التي تقتضي سابقة
القصد واختيار اليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وصام وخاط طال الليل
وابيض الثوب ونحوهما والتوليد بان استحقاق المدح والذم لمجرد المحلية كما يكون
على الحسن والقبح وان الثواب والعقاب من الله ابتداء لحكمة ومصالح للنفوس
الشرعية نحو جزاء بما كانوا يعملون هل جزاء الاحسان الا الاحسان فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر وقالت الفلاسفة افعال العبد الاختيارية بقدرة العبد
على سبيل الايجاب وامتناع التخلف ونسبه الخيالي ايضا للرواية عن امام
الحرمين والذي في شرح الكبرى عنه القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل
والحادثة في لخص على اقدار قدرها الباري تعالى ونقل الخيالي ايضا عن
الاستاذ انه موجود بالقدرتين ونقل في شرح الكبرى عنه او عن القاضي ان
القدرة القديمة تؤثر في وجود الفعل والحادثة في اخص وصفه من كونه صلاة او
غصبا او سرقة الى غير ذلك قال السنوسي والذي اقطع به من غير تردد تنزيه
هولاء الايمة عما نقل عنهم وقالت القدرية مجوس هذه الامة قدرة العبد اثرت
في افعاله على وفق اختياره ورد بقيام الدليل على عموم قدرته تعالى وارادته
تعالى بالفعل ولا يلزم العجز لانه تعالى قادر على ايجاد الفعل بان يسلب من
عبده القدرة عليه والارادة له قلنا اعترفتم بالعجز ما لم يسلب وجعلتم
الاضعف يمنع الاقوى على ان السلب عندكم لا يجوز لاقتضائه وجوب الاصلح
وربما تمسكوا بانه لو كان خالقا لافعال العباد لكان هو القائم والقاعد
والاكل والشارب الخ وهذا جهل عظيم لان المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء
لا من اوجده اولا يرون ان الله هو الخالق للسواد ولا يتصف به وغير ذلك
وربما

وربما تمسكوا بقوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين واذ تخلق من الطين
كهيئة الطير باذني والجواب ان الخلق هنا بمعنى التقدير الكسبي على
ما يستفيح ثم ما في الاول من التغليب والمراد لو فرض خالق ثم قالوا لو لم
يكن موثرا في فعله لكان له الحجة بانه لا يستحق عقابا قلنا هو لازم
حتى على مذهبكم لان القدرة ودواعي الفعل من ارادة وشهوة وغير
ذلك مما يجب معه الفعل ولا بد اوجدها الله تعالى فيه فيكون
مجبورا فلم له كسب واختيار ظاهري على ما سنذكره وبالجملة فالحق
الذي فيه النجاة مذهب الاشعري والجماعة ان افعال العبد مخلوقة
لله تعالى والله خلقكم وما تعملون وليس لقدرته الحادثة الا المقارنة
فهو ظاهر في ان القدرة الحادثة ليس من شانها التاثير وفي كلام الامدي
ان من شانها التاثير وعدم تاثيرها انما هو لوقوع متعلقها بقدرة
الله تعالى وفي كلام صاحب التبصرة ان القدرة الحادثة علة للفعل
والجمهور على انها شرط لاداء الفعل لا علة واعترض بعض المتاخرين
بان القدرة الحادثة لا دخل لها عند اصحابنا في وجود الافعال
اصلا فلا يظهر فرق من حيث عدم التاثير بين كونها علة او
شرطا واجيب بان المراد بالعلة والشرط العاديين الظاهريين كالمماسة
النار علة للاحراق وليس المراد في شرط له فقرا المنقول وعلى الظن
ان الذي يعد سببا او شرطا في تاثير المؤثر ليس هو القدرة بل ارادة العبد
بيانه ان العبد اذا توجهت ارادته لفعل من افعاله كالصلاة اوجد
الله تعالى في العبد شيئين مقترنين احدهما فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر
اي حركاته وسكناته والثاني قدرته المتعلقة بفعله تعلق مقارنة
وتعلقها المذكور هو فعله بالمعنى المصدري فالسبب توجه ارادة العبد
والمسبب شيئان وجوديان اوجدهما المولى تعالى مقترنين وهما فعل

Copyright © King Saud University